Distribution: Restricted | EB 2006/87/R.31 | 20 April 2006
Original: English | البند 13 (و) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19–20 أبريل/نيسان

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها الثانية والتسعين في 4 أبريل/نيسان عام 2006، وتود أن توجه عناية المجلس التنفيذي إلى المسائل التالية:

2 - **استعراض رفيع المستوى للقوائم المالية الموحدة لعام 2005 (الوثيقة AC 2006/92/R.4)**. قدمت الأمانة العرض العام الأولي التالي للقوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2005، بالاستناد إلى الوثيقة الموفَّرة (الوثيقة AC 2006/92/R.4).

3 - وقد تيسر استكمال القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2005 بفضل النظم المالية الجديدة لبرنامج PeopleSoft، ولاسيما أتمتة قوائم التدفقات النقدية. وتعقد العمل بفعل عاملين هما: تطبيق التغيير المدخل على المعيار المحاسبي الدولي 39 (الذي يتحكم بأساس محاسبة القروض، والمبالغ المطلوبة، وبعض المبالغ المستحقة)، وتقرير التأمين الصحي بعد الخدمة. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة تقديم هذه التقرير ولذلك فليس بمقدور الصندوق استكمال القوائم المالية إلى أن ترد البيانات المدرجة ضمنه. والخصوم المترتبة على الصندوق في ظل خطة التأمين الصحي بعد الخدمة ضخمة، وتود الإدارة أن تمتلك قدراً أكبر من السيطرة على العملية في المستقبل. وعلى هذا فإن الإدارة ترغب في أن يكون للصندوق تقييمه الإكتواري الذاتي في السنوات المقبلة، وقد أجرت اتصالات مع برنامج الأغذية العالمي بشأن إمكانية القيام بعملية مشتركة بين المنظمتين في هذا الصدد.

4 - وتتضمن القوائم المالية الموحدة معلومات تتعلق بالصندوق، والأموال المتممة الموحدة، وحساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصندوق خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والمرفق العالمي للبيئة. ومع أن التعديل المحاسبي الدولي 39 يتطلب تدوين أصول وخصوم معينة بالقيمة العادلة، فقد أدرجت البيانات بالقيمة الإسمية ضمن القوائم المالية نظراً لفائدتها لقراء القوائم. وتركز وثيقة الاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

التحليلي رفيع المستوى على هذه القيمة الإسمية، وتم إعداد وثيقة منفصلة تستعرض أثر محاسبة القيمة العادلة على نتائج الصندوق وأرصدته.

5 - **قائمة الإيرادات والنفقات الموحدة للصندوق وحده (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف)**

(أ) **عائد القروض (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (أ))**. شهد العائد من القروض عام 2005 انخفاضاً طفيفاً من حيث القيمة بحقوق السحب الخاصة بالمقارنة مع العام الفائت. واشتد هذا الانخفاض بالقيمة الدولارية بالنظر إلى ضعف أسعار صرف الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة خلال العام.

(ب) **العائد من النقدية والاستثمارات (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (ب))**. بلغ إجمالي العائد من النقدية والاستثمارات 74.6 مليون دولار أمريكي، بما يشكل انخفاضاً بمقدار 41.3 مليون دولار أمريكي عما كان عليه في العام الماضي. وكان إجمالي معدل العائد البالغ 3.1% أقل من معدل العائد المستهدف وقدره 3.5% ومن معدل عائد السنة الماضية الذي وصل إلى 4.5%.

وهذا هو العام الرابع منذ تغيير سياسة الاستثمار. وقد تمت تصفية حافظة الأسهم المتبقية في 1 مارس/آذار عام 2005 وتوظيفها في استثمارات محفوظة حتى أجل الاستحقاق، مع استثمار أولي بقيمة 400 مليون دولار أمريكي. ويشكل هذا الاستثمار جزءاً من استراتيجية الصندوق الرامية إلى تقليل مخاطر الحافظة، ويعني أن الجزء الأعظم من حافظة الاستثمارات مؤلف من سندات حكومية وأوراق مالية عالية الدرجة.

(ج) **العائد من المصادر الأخرى (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (ج))**. وفقاً للاتفاقية المعقودة بين الصندوق والحكومة المضيفة، فإن الحكومة الإيطالية تعوض الصندوق عن نفقات متكبدة معينة ولاسيما ما يتعلق بتكاليف إيجار المقر وصيانته.

(د) **عائد المساهمات (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (د))**. إن عائد المساهمات يشمل المساهمات التكميلية والمتممة الواردة من الدول الأعضاء. ويرجع الانخفاض في العائد في عام 2005، بالمقارنة مع عام 2004، إلى هبوط مستوى المساهمات التكميلية الخاصة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي عام 2004 بلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى المبادرة 33 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع 4 ملايين دولار أمريكي عام 2005، أي بانخفاض قدره 29 مليون دولار أمريكي. وفي سياق عملية التجديد السابع فإن من المنتظر أن يتلقى الصندوق المزيد من المساهمات التكميلية.

(ه) **النفقات التشغيلية (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (هـ))**. كانت النفقات التشغيلية متماشية مع الميزانية الإدارية والسنة الماضية، وتتعلق معظم هذه النفقات بتكاليف الموظفين. وفي عام 2005 أتاح نظام مرتبات PeopleSoft الجديد تسديد أجور الموظفين بأجور يومية من جداول المرتبات مباشرة. وزاد عدد الموظفين بنسبة 2% من عام 2004 إلى عام 2005. وتعكس الزيادات السعرية التغييرات التي فرضتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، على أن الأعداد الكلية تتماشى كثيراً مع السنوات السابقة. وشهد عام 2005 اختتام الشريحة الأولى من برنامج التغيير الاستراتيجي. وستُدرج خطة عمل الصندوق ضمن الشريحة الثانية.

(و) **مرتبات الموظفين ومزاياهم (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (و)).** يشير جدول أعداد الموظفين بحسب مصدر الميزانية في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2005 إلى زيادة كبيرة في عدد موظفي الميزانية الإدارية. وتشمل هذه الزيادة 56 موظفاً بعقود مؤقتة يومية أُدرجوا في جداول المرتبات الشهرية للمرة الأولى عام 2005. وباستبعاد هؤلاء الموظفين فإن الزيادة الشاملة تقل عن 2%. ويمكن أن يُعزى الجانب الأعظم من الزيادة في عدد الموظفين الذين تُسدد أجورهم من مصادر أخرى إلى التكاليف غير المتكررة المتعلقة باجتماعات تجديد الموارد التي انعقدت خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك فقد انخرط الموظفون في خدمة أنشطة الأموال المتممة وأنشطة الهيئتين اللتين يستضيفهما الصندوق وهما الآلية العالمية والتحالف الدولي المعني بالأراضي.

(ز) **الرسوم المباشرة مقابل تكاليف الاستثمار (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (ز)).** انخفضت الرسوم المباشرة مقابل تكاليف الاستثمار عما كانت عليه في العام الماضي وذلك بسبب تصفية حوافظ الأسهم وإعادة استثمار الأموال في حافظة الأوراق المالية المدارة داخلياً والمحفوظة حتى أجل الاستحقاق، وهبوط قيمة الحافظة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك تلقى الصندوق تعويضاً عن الضرائب الإيطالية على الاستثمارات والمسددة في السنوات السابقة بقيمة تقرب من 1.5 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك فوائد بأثر رجعي من تاريخ استحقاق الضرائب.

(ح) **مخصص خسائر استهلاك القروض ونفقات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة AC2006/92/R.4، القسم ألف، (م)).** كانت هناك زيادة في مخصص خسائر استهلاك القروض، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى عدد من البلدان التي انتقلت إلى وضع المخصص الكامل بمتأخرات تزيد مدتها عن 48 شهرا.

وشهد عام 2005 زيادة ملحوظة في التكاليف المتعلقة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أُخطر المجلس التنفيذي بصورة وافية بمسألة تزايد عبء التكاليف المتصلة بتلك المبادرة.

(ط) **نفقات المنح (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (ن)).** زادت نفقات المنح، المستندة إلى نفاذ المنح، من عام 2004 إلى عام 2005. وكانت المنح قد زادت كنسبة مئوية من برنامج العمل عام 2004، علماً بأن الموافقة على عدد منها قد تمت في أواخر العام فحسب. ولم ينفذ مفعول تلك المنح إلا في عام 2005.

(ي) **اعتماد التأمين الصحي بعد الخدمة (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم ألف، (س)).** يمكن أن تُعزى رسوم المحاسبة البالغة 11.1 مليون دولار أمريكي والمتعلقة بتكاليف الخدمة السابقة لخطة التأمين الصحي أساساً إلى انخفاض سعر الخصم وافتراضات أسعار صرف الدولار مقابل اليورو التي يستند إليها التقييم. وقد أسفرت هذه التغيرات في الافتراضات، إلى جانب الارتفاع الطفيف في عدد الموظفين المندرجين ضمن خطة التأمين الصحي إلى زيادة الخصوم التي يتحملها الصندوق.

(ك) **قائمة الموازنة الموحدة للصندوق وحده (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم باء).**

الفقرة 41. انخفضت قيمة النقدية والاستثمارات، وهو ما يرجع أساساً إلى التقلبات السلبية لأسعار الصرف.

الفقرة 42. انخفضت قيمة السندات الإذنية والمساهمات المطلوبة ناقصاً المخصصات نتيجة القيام عام 2005 بسداد السندات الإذنية المستحقة والمبالغ المطلوبة المتعلقة أساساً بالتجديد السادس.

الفقرة 43. انخفضت قيمة القروض المستحقة بعد استبعاد المبالغ المتراكمة من خسائر استهلاك القروض ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمقدار 200 مليون دولار أمريكي، وذلك أساساً بفعل التقلبات السلبية لأسعار الصرف.

(ل) **قائمة التدفقات النقدية الموحدة (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم جيم).** زادت مقادير صرف القروض من 313.7 مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى 343.5 مليون دولار أمريكي عام 2005، وانخفضت مدفوعات القروض (باستثناء ما يتعلق منها بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) انخفاضاً طفيفا. ومن المنتظر أن تظل مدفوعات القروض مستقرة عند المستوى الحالي خلال السنوات المقبلة.

(م) **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للصندوق وحده (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم دال).** زاد المبلغ المرحل من سلطة الالتزام بالموارد مقدماً من 136.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 إلى 296.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 بسبب صافي التدفقات الخارجة. وفي عام 2005 بلغت قيمة صافي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً نحو 159.2 مليون دولار أمريكي. ويندرج هذا المبلغ المرحل ضمن السقف الكلي الذي يجيزه قرار التجديد السادس.

(ن) **تقرير المراجع الخارجي (الوثيقة AC 2006/92/R.4، القسم واو، الفقرة 61).** أنجز المراجع الخارجي عمله، ومن المزمع أن يُصدر رأي مراجعة غير متحفظ بعد أن يرخِّص المجلس التنفيذي بإصدار القوائم المالية.

6 - **تغيير السياسة المحاسبية الخاصة بقياس القروض والمبالغ المستحقة الناجم عن تعديلات معيار المحاسبة الدولي 39 (الوثيقة AC 2006/92/R.5).** تقدمت الأمانة فيما يتعلق بالتغييرات في السياسة المحاسبية الخاصة بقياس القروض والمبالغ المستحقة بالإيضاحات التالية.

7 - قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، الذي يضع معايير التقارير المالية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية سابقا)، وهي المبادئ المحاسبية التي يطبقها الصندوق، بتعديل المعيار المحاسبي الدولي 39 ليكون الأساس الذي يقوم عليه تقدير قيمة أصول وخصوم معينة. ويسري هذا التعديل اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2005. وبغية الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية، والحصول على رأي مراجعة غير متحفظ، فإن على الصندوق أن يطبق هذا التعديل.

8 - وبالترافق مع المراجع الخارجي وخبرائه التقنيين، فقد نفذ الصندوق عملية مطولة لفهم المفاهيم المعنية وتطبيق هذا التعديل على الصندوق. كما درس الصندوق ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى لمقارنة تطبيق المعايير المحاسبية (انظر الملحق).

9 - يتطلب تعديل المعيار المحاسبي الدولي 39 من الصندوق تقويم القروض، والمساهمات المطلوبة، والمنح غير المصروفة والإيرادات المؤجلة بالقيمة العادلة في البداية ثم بالتكلفة المستهلكة بعد ذلك باستخدام طريقة احتساب الفوائد الفعلية.

10 - وتُعرَّف القيمة العادلة على أنها "المقدار الذي يمكن مقابله صرف أصل، أو تسوية خصم، بين أطراف عارفة وراغبة في إطار معاملة على أساس تجاري". وبغية حساب هذه القيمة العادلة فإن على الإدارة تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقبلة المنتظرة باستخدام أسعار الخصم المعنية.

11 - وأهم أثر ناجم عن هذا التغيير في عملية التقويم يتعلق بحافظة قروض الصندوق. وبالنسبة للقروض المقدمة بشروط تجارية، فإن القيمة العادلة تكافئ تقريباً القيمة الاسمية، حيث أن الفائدة المتلقاة تكفل التعويض عن حقيقة أن مدفوعات أصل القرض المقبلة ذات قيمة متأصلة أدنى بسبب القيمة الزمنية للأموال. على أن الصندوق يقدم غالبية قروضه بأسعار فائدة تيسيرية للغاية، وتُسدد المدفوعات على مدى فترة تصل إلى 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح أولية لمدة 10 سنوات. ولذلك فإن القيمة العادلة لهذه القروض تقل كثيراً عن القيمة الاسمية المصروفة أصلاً، أي أن قرضاً بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي عام 2005 قد تبلغ قيمته العادلة 000 500 دولار أمريكي فحسب، عندما تؤخذ في الحسبان أسعار الفائدة التيسيرية للغاية، وطول فترة السداد، وفترة السماح. وتُحسب هذه القيمة العادلة بتحديد كل تدفق من التدفقات النقدية لأصول القروض وفوائدها عن كل ستة أشهر وعلى امتداد فترة السداد البالغة أربعين عاماً، وتطبيق عامل الخصم المعني لتقدير قيمة ذلك التدفق المقبل بأسعار اليوم.

12 - والفارق القائم بين القيمة العادلة الأولية والقيمة الاسمية هو تكلفة ينبغي أن يقر بها الصندوق منذ اليوم الأول. ويمكن النظر إلى هذه التكلفة على أنها العنصر المنحي في القرض، بالنظر إلى أن هذا القرض يقدم بشروط تيسيرية للغاية. وبعد ذلك تُستهلك التكلفة الأولية أو تُسترد على مدى فترة تسديد القرض البالغة 40 عاماً (بما في ذلك فترة السماح)، بما يخلِّف أثراً إيجابياً على قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق. وهذا الاستهلاك ضروري كي يبلغ صافي القيمة العادلة للقرض الصفر عند تسديد كل المدفوعات.

13 - وتجدر الإشارة إلى أن المقدار المدرج في بند عائد الفوائد في قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق يعكس أسعار الفائدة التيسيرية للغاية التي يتقاضاها الصندوق، ويشكل الاستهلاك الإيجابي السنوي الإضافي الفارق بين سعر الفائدة التيسيري للغاية والفائدة المستوفاة حسب الأسعار التجارية.

14 - ويتم حساب القيمة العادلة بتطبيق أسعار الخصم على التدفقات النقدية التقديرية المقبلة على أساس كل قرض على حدة. وتستند أسعار الخصم إلى منحنيات الفائدة الآجلة لكل عام بالعملة التي عُينت فيها قيمة القرض. ويقوم عدد من المصادر (بما في ذلك شركتا بلومبيرغ ورويتر) بنشر أسعار الفائدة الآجلة. غير أن قيمة معظم القروض تُعيَّن بحقوق السحب الخاصة ولا تتوافر بسهولة منحنيات الفائدة لكل الفترات الضرورية (أي حتى 40 عاما). ولذلك فلقد كان من الواجب احتساب منحنيات الفائدة هذه على أساس منحنيات الفائدة لكل عملة من العملات المعنية التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة (الدولار الأمريكي، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، وسابقاً الفرنك الفرنسي والمارك الألماني)، وتحديد وزنها الترجيحي على أساس المعادلة الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك فإن أسعار الفائدة الآجلة لم تكن متاحة لكل الفترات المعنية، أي حتى 40 عاماً للعملات المذكورة. وفي هذه الحالات كانت هذه الأسعار تُستوفى بالاستناد إلى الفترات التي كانت متاحة فيها.

15- ولا يُعدَّل عامل الخصم وفقاً للمخاطر الائتمانية للبلد المعني لأن القروض تعتبر من "الديون السيادية". غير أنه يعاد النظر في مبالغ القروض المستحقة لاحتساب الاستهلاك على أساس كل قرض على حدة، ويتم اعتماد مخصص إذا ما كان هناك دليل موضوعي يثبت استهلاك القرض.

16- وبما أن موعد تطبيق التعديل هو 1 يناير/كانون الثاني عام 2005 فلم تتم إعادة احتساب أرصدة السنوات الماضية. غير أن من الضروري حساب أثر احتياطيات الفتح في الصندوق، كما لو أن الصندوق قد طبق على الدوام القيمة العادلة. وهذه العملية هي عملية غير متكررة. وفي المستقبل فإن صافي الربح أو الخسارة في السنة سيستند حصراً على تعديل القيمة العادلة للقروض الجديدة مخصوماً منها استهلاك القروض التي تم تعديلها في السنوات السابقة. ونتيجة لهذا التغيير فقد انخفضت قيمة إيرادات الفتح المحتفظ بها بمقدار 1.1 مليار دولار أمريكي. وقابل هذا الانخفاض إلى حد ما أثر إيجابي في السنة بقيمة تقرب من 100 مليون دولار أمريكي، بحيث وصل صافي الأثر السلبي في 31 ديسمبر/كانون الأول إلى 1 مليار دولار أمريكي.

17- وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق، ولاعتبارات تشغيلية، يشير إلى الموارد المتاحة لعقد الالتزامات بالقيمة الاسمية. على أن الامتثال إلى معايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الصندوق الإبلاغ عن الأصول والخصوم بالقيمة العادلة. وعلى هذا فقد تم إدراج بيانات إضافية بالقيمة الاسمية لفائدة القارئ.

18- وأدلت اللجنة بتعليقاتها على التعديلات في السياسة المحاسبية، وردت الأمانة والمراجع الخارجي على ذلك على النحو التالي:

(أ) **سعر الخصم:** أعربت اللجنة عن قلقها من أن سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة العادلة يزيد على مستوى التضخم في الفترة المعنية. وأوضح المراجع الخارجي أن التضخم لا يعتبر جزءاً من الحساب، وأن سعر الخصم يستند إلى الفارق بين سعر الفائدة التجاري في السوق وسعر الفائدة التيسيري الذي يتقاضاه الصندوق (أي 0.75% في حالة القروض التيسيرية للغاية). كما أوضح المراجع الخارجي أن أسعار الخصم هذه ترتكز على منحنيات الفائدة الآجلة، وأنها تطبق على كل دفعة من المدفوعات على أساس كل قرض على حدة، مع مراعاة فترة السماح.

ويرجع تأثير تعديل المعيار المحاسبي الدولي 39 إلى أن الصندوق يقدم قروضه بشروط تيسيرية للغاية. وثمة تكلفة يتحملها الصندوق وترتبط بهذه الشروط، لأن القيمة المقبلة للقرض من زاوية القيمة العادلة أقل من القيمة الاسمية له في اليوم الأول. وتقاس هذه التكلفة على أنها الفارق بين الفائدة بالأسعار التجارية والفائدة التي يتقاضاها الصندوق فعلاً في ظل الشروط التيسيرية للغاية. ويمكن تقدير هذه التكلفة في اليوم الأول وتُعتبر على أنها تكلفة تتحملها المؤسسة في ذلك الوقت. وإذا ما كانت الفائدة المفروضة على القرض مكافئة للأسعار التجارية، فلن يكون هناك فارق بين القيمة العادلة والاسمية، ومن ثم لن تكون هناك تكلفة تتحملها المؤسسة.

وطلبت اللجنة توضيحات بشأن سعر الخصم المستخدم في تقدير القيمة العادلة. وردت الأمانة بأنه يجري استخدام أسعار خصم متعددة وفقاً لتوقيت المدفوعات. وتُحسب أسعار الخصم هذه على أساس منحنيات

الفائدة الآجلة للعملات المعنية التي تُعيَّن بها القروض. ومعظم القروض تعيَّن بحقوق السحب الخاصة. وبما أن هذه الحقوق تستند إلى سلة من العملات (الجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي، والين الياباني، واليورو (سابقاً الفرنك الفرنسي والمارك الألماني) فلقد كان من الضروري حساب منحنيات حقوق السحب الخاصة بالاستناد إلى منحنيات الفائدة الآجلة للعملات المعنية مع تحديد الأوزان الترجيحية وفقاً لمعادلة صندوق النقد الدولي.

وأكدت الأمانة للجنة أن مصدر منحنيات الفائدة الآجلة هذه هو شركة بلومبيرغ، حيث أن هذه الأسعار هي أسعار منشورة رسميا. وفي الحالات التي لم تتوافر فيها أسعار رسمية (مثل السنوات السابقة) فقد نُفِّذت عملية استكمال بناء على المعلومات المتاحة.

وتساءلت اللجنة عن الأسباب الداعية إلى استخدام الأسعار الماضية عوضاً عن الأسعار المقبلة. وأوضح المراجع الخارجي أنه بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بتغيير في السياسة المحاسبية فإن من الضروري حساب الأثر كما لو أن الصندوق قد استخدم على الدوام القيمة العادلة في تحديد قيمة قروضه. ولهذا فإن هذه العملية غير المتكررة تتطلب الرجوع إلى منحنيات الفوائد الآجلة في الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي يتيح تعديل هذا الأثر الرجعي إزاء احتياطيات الفتح عوضاً عن الإقرار به خلال السنة في قائمة الإيرادات والنفقات.

وأكدت الأمانة للجنة أنه في أعقاب الحساب الأولي غير المتكرر، فإنه سيكون على الصندوق إجراء حسابات إضافية كل عام بغية التأكد من تعديل القيمة العادلة فيما يتعلق بالقروض الجديدة.

وعلقت اللجنة بأن التكلفة التي يتحملها الصندوق في اليوم الأول تكافئ أساساً عنصر المنح في القروض، بالنظر إلى أن هذه القروض ذات شروط تيسيرية للغاية.

(ب) **المخاطر القطرية:** سألت اللجنة فيما إذا كان حساب القيمة العادلة يأخذ في الاعتبار المخاطر المتمثلة في أن بعض البلدان لن تسدد قروضها. ولاحظ المراجع الخارجي أن القروض تعتبر "ديون سيادية" لأنها تقدم إلى حكومات البلدان أو الدول، ولذلك فليس هناك من تعديل على أسعار الحسم فيما يتعلق بالمخاطر القطرية. على أن الأمانة لاحظت أن الصندوق يواصل إعادة النظر في مبالغ القروض المستحقة لاحتساب الاستهلاك على أساس كل قرض على حدة. ويحدد هذا المخصص المتراكم بالقيمة العادلة ليتماشى مع قيمة القروض المستحقة ذات الصلة. وعلى المنوال ذاته فقد أعيد احتساب المخصص المتراكم لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالقيمة العادلة أيضا.

(ج) **الاتجاهات المقبلة:** طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تضع توقعات بشأن الاتجاه المقبل لتعديل القيمة العادلة في السنوات المقبلة، على أن يستند أيضاً إلى خبرة المؤسسات المالية الدولية المشابهة الأخرى. ولاحظ المراجع الخارجي أن القروض الجديدة ستخلِّف أثراً سلبياً على قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق، غير أن ذلك سيقابله تأثير إيجابي لـــ "استرداد" أو استهلاك التكلفة الأولية.

(د) **المؤسسات المالية الدولية الأخرى:** طلبت اللجنة إلى الأمانة توفير معلومات تتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 39 (المعدل) في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وأوضحت الأمانة أن مفعول هذا التعديل قد سرى اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2005 فحسب، ولذلك فليس هناك بعد أي نتائج منشورة متاحة. ولاحظت الأمانة أنها على اتصال مع تلك المؤسسات بغية تفهم نُهجها، غير أنها لاحظت أيضاً أن أجهزة القروض التيسيرية للمؤسسات المذكورة لا تلتزم عموماً بمعايير التقارير المالية الدولية، ولكنها تصدر قوائم مالية للأغراض الخاصة لا يشترط امتثالها لهذا التعديل. وأشارت الأمانة أن معايير التقارير المالية الدولية تتسم بالصرامة ولذلك فإنها تحظى بتقدير عال ضمن عالم المحاسبة، في حين أن حسابات الأغراض الخاصة تتمتع بقسط أكبر من المرونة ولكنها لا تحظى بتقدير بالغ. وبعد ذلك أصدرت الأمانة جدولاً (يرد في ملحق هذا التقرير) يوضح معايير المحاسبة التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى.

(هـ) **الأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:** لاحظت الأمانة أن منظومة الأمم المتحدة قد أعلنت مؤخراً أنها ستتحول من تقديم التقارير وفقاً للمعايير المحاسبية للأمم المتحدة إلى تقديمها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أعد الصندوق تحليلاً للتحول من معايير التقارير المالية الدولية إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولاحظ أن أثر ذلك لا يكاد يُذكر. ودرست الأمانة أيضاً، بالترافق مع المراجع الخارجي، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عوضاً عن معايير التقارير المالية الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة. على أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تستند أساساً إلى معايير التقارير المالية الدولية، وفي تلك الحالات التي لم يتم فيها إصدار معيار معني (كما هو الحال بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي 39) فإن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحيل المستخدمين إلى معايير التقارير المالية الدولية. ولذلك فإنه سيظل مطلوباً من الصندوق تغيير سياسته المحاسبية.

(و) **معايير التقارير المالية الدولية والصندوق:** علقت اللجنة بأن الصندوق ليس مؤسسة تجارية مكتفية ذاتياً، وأنه يوفر القروض بأسعار تيسيرية للغاية لا بالأسعار السوقية. وعلى هذا فقد تساءلت اللجنة عما إذا كان من المهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونظام قياس القيمة العادلة. وأجاب المراجع الخارجي بأن على الصندوق الامتثال إلى كل معايير المحاسبة إذا ما كان سيطبق معايير التقارير المالية الدولية. غير أن الصندوق قد يرغب في النظر فيما إذا كان من المناسب أن يواصل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية هذه في السنوات المقبلة.

ولاحظت الأمانة أنها درست كل الخيارات المتاحة لها فيما يتعلق بتطبيق التعديل، وأنها سترصد هذه المسألة رصداً متواصلا. وجرت الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا تعتبر مهمة بالنسبة للمؤسسة، فإن من المهم الحصول على رأي مراجعة غير متحفظ للبرهنة على أن الصندوق يلتزم بالممارسات الفضلى فيما يتعلق بالتقارير المالية.

19 - وعلقت اللجنة على الاستعراض رفيع المستوى وردت الأمانة العامة والمراجع الخارجي على ذلك كالتالي:

(أ) **القيمة العادلة:** وجهت اللجنة الاهتمام إلى أثر تغيير السياسة المحاسبية التي نوقشت بالتفصيل في إطار الوثيقة AC 2006/92/R.5.

(ب) **عائد الاستثمار:** لاحظت اللجنة انخفاض مستوى العائد في عام 2005 مقارنة بما كان عليه في عام 2004 وطلبت الحصول على معلومات عن الاتجاهات المستقبلية المحتملة. ولاحظت الأمانة أن الصندوق تلقى في عام 2005 تعليقات تقنية من البنك الدولي، بصفته مستشارا ماليا للصندوق، بشأن أداء حافظة الاستثمار ومستوى ما تعرضت له من مخاطر، كما أنه يهدف إلى التوصل، بمساعدة من البنك الدولي، إلى حل أفضل لتحسين النتائج المنشودة لهذا العام.

وفي 31 مارس/آذار 2006، قدم البنك الدولي تعليقاته النهائية إلى الصندوق بشأن معدل العائد المتوقع بناء على مختلف تصورات تخصيص الأصول، كما أن إدارة الصندوق في سبيلها إلى تحليل هذه التعليقات وتقييم البدائل المتاحة للصندوق.

(ج) **عائد المساهمات:** أشارت اللجنة إلى انخفاض مستوى العائد في عام 2005 مقارنة بعام 2004. وذكرت الأمانة أن السبب الرئيسي في انخفاض العائد يرجع إلى انخفاض المساهمات التكميلية المقدمة من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنحو 29 مليون دولار أمريكي.

(د) **النفقات:** أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد مستوى النفقات، لا سيما في ضوء انخفاض العائد في عام 2005، مشيرة إلى أن الصندوق يعتمد اعتمادا كبيرا على تجديد الموارد. وقدمت تأكيدات بأن الصندوق يراقب نفقاته عن كثب وأن مستوى التكاليف يخضع للاستعراض الدقيق في إطار ميزانية عام 2006.

(هـ) **عدد الموظفين (الفقرة 16):** أبرزت اللجنة الزيادة في عدد الموظفين الإداريين بين عامي 2004 و2005 وطلبت توضيح الجدول المنشور. وفسرت الأمانة هذه النقطة بأن الجدول يبين عدد الموظفين الذين تحمّل تكلفتهم على مصادر الميزانية المختلفة. وترجع الزيادة في عدد الموظفين المحملين على "مصادر أخرى" إلى عدد الموظفين المحمّلين على بند "التكاليف غير المتكررة" والذين استعين بهم في اجتماعات تجديد الموارد. وتضمن مصدر الميزانية هذا موظفين من أجل برنامج التغيير الاستراتيجي وموظفين معينين للقيام بأعمال تتعلق بالهيئتين اللتين يستضيفهما الصندوق (الآلية العالمية والائتلاف الدولي المعني بالأراضي). وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الهيئتين تسهمان في تكاليف الخدمات التي يقدمها الصندوق. ووجهت الأمانة أيضا الاهتمام إلى حقيقة أن أرقام 2005 شملت 56 موظفا بعقود يومية كانت تدفع باليد مباشرة ثم أدخلت منذ عام 2005 في كشف الأجور المؤتمت.

(و) **الرسوم المباشرة مقابل تكاليف الاستثمار:** أكدت الأمانة للجنة أنه في عام 2005 تلقى الصندوق كامل مستحقات سداد الضرائب الايطالية المشار إليها في السنوات السابقة.

(ز) **تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:** طلبت اللجنة توضيحات بشأن ارتفاع مستوى التكاليف في عام 2005 وأثر ذلك على المهمة الأساسية للصندوق. ووافقت الأمانة على أن تكاليف

المبادرة تكاليف مرتفعة ولكن المجلس التنفيذي يحاط علما بهذه التكاليف أولا بأول وبشكل كامل وأن مخصصات أي قطر يجب أن يوافق عليها المجلس قبل أن يحصل البلد المعني على المساعدة. وأكدت الأمانة أنها ترصد باستمرار التكاليف المتزايدة التي يتحملها الصندوق من أجل المبادرة ، وأشارت إلى أنها تحاول الوصول إلى حساب الأمانة الذي يديره البنك الدولي من أجل المبادرة بغرض تخفيف العبء الذي تمثله هذه التكاليف، وأيدت اللجنة هذا الإجراء بقوة.

(ح) **صافي القروض المستحقة مقابل المساهمات:** لاحظت اللجنة أن صافي القروض المستحقة البالغ مقداره 3.6 مليار دولار أمريكي، كان أقل من مجموع قيمة المساهمات البالغ مقداره 4.6 مليار دولار أمريكي. وعلقت الأمانة على ذلك بأن المساهمات تعادل حصة أي شركة في رأس المال، حيث يستخدم الجزء الأكبر في تمويل القروض والمنح، التي تمثل عمليات الصندوق في هذه الحالة. ويستخدم بعض الموارد في تغطية ميزانيات التشغيل وإن كان العائد من الاستثمار يغطي، تاريخيا، ميزانية الصندوق الإدارية. ويمثل صافي القروض المستحقة المصروفات مخصوما منها مبالغ السداد حتى تاريخه ولا تشمل التزامات القروض والمنح المقبلة والتي لم تصرف بعد. ولذلك من الطبيعي أن تكون قيمة القروض المستحقة أقل من قيمة المساهمات. فضلا عن ذلك يلاحظ أن الصندوق لديه 1.5 مليار دولار أمريكي من المكاسب المحتفظ والملتزم بها جميعا. كما أن لديه احتياطيا عاما مقداره 95 مليون دولار أمريكي. ولاحظت اللجنة أن هذه المكاسب الايجابية المحتفظ بها تبين أن إيرادات الصندوق تفوق، تاريخيا، تكاليفه.

(ط) **الذيل زاي بالقوائم المالية:** لاحظت اللجنة أن الذيل زاي بالقوائم المالية عين بوحدات حقوق السحب الخاصة وليس بالدولار الأمريكي. وفسرت الأمانة هذه النقطة بأن قوائم القروض الواردة في الذيل واو معينة أيضا بوحدات حقوق السحب الخاصة لأن قيمة القروض تعين بهذه الوحدات، ومن ثم فإن قروض الجزء المتعلق بالمبادرة عينت أيضا بوحدات حقوق السحب الخاصة تعبيرا عن العملة الأساسية المستخدمة في عقد الالتزامات. غير أن القوائم الواردة في الذيلين واو وزاي تبينان المعادل بالدولار الأمريكي.

20 - **استعراض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005 (AC 2006/92/R.3)**. استعرضت اللجنة القوائم المالية المراجعة للصندوق عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. وتصادق لجنة مراجعة الحسابات على هذه القوائم، وسيعرضها المجلس التنفيذي على الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين وفقا للبند 12/(6) في اللوائح المالية للصندوق.

21 - علقت اللجنة على القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2005 وأجابت الأمانة والمراجع الخارجي على هذه التعليقات كما يلي:

(أ) **الذيل زاي موجز مبادرة ديون البلدان الفقير المثقلة بالديون:** طلبت اللجنة توضيحا بشأن المعلومات الواردة عن المبادرة، وأجابت الأمانة بأنه بعد موافقة البنك الدولي على وصول بلد ما إلى نقطة اتخاذ

القرار يبدأ الصندوق في تحمل حصته من تكاليف تخفيف عبء الديون. وأشارت الأمانة إلى أن هناك بلدين أو ثلاثة توشك على الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في عام 2006 ومن ثم فإن الصندوق سيتحمل حصته من تكاليف تخفيف ديون هذه البلدان في عام 2006، بافتراض موافقة البنك الدولي والمجلس التنفيذي على ذلك. فضلا عن ذلك أشارت الأمانة إلى أن المبادرة تمثل مجالا خاصا لأن التكاليف الاسمية تحتسب كجزء من صافي القيمة الحالية التي يقرها المجلس التنفيذي وتقوم على أساس عدد من الافتراضات. وتحتسب هذه التغييرات في الافتراضات الأساسية (المتعلقة بالتواريخ وأسعار الصرف ومستويات الصرف) في بيان الإيرادات والنفقات.

وطلبت اللجنة بيان ما إذا كانت تكاليف المبادرة ستظل في ازدياد خلال السنوات المقبلة. وأشارت الأمانة إلى أنه تمت حتى تاريخه الموافقة على حصول 27 بلدا على مساعدات تخفيف عبء الديون من الصندوق. ومن المتوقع أن تصل عشرة بلدان أخرى إلى نقطة اتخاذ القرار في السنوات القليلة القادمة، وهو ما يمثل تكاليف إضافية على الصندوق. وتبين المذكرة 11 من الذيل حاء بالقوائم المالية أن التكاليف المرتبطة بهذه البلدان قدرت بنحو 179 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. وبالإضافة إلى ذلك فإن فوائد الجزء المتعلق بتخفيف الديون الذي يدفعه الصندوق نيابة عن البلدان التي تشملها المبادرة، تحتسب في قائمة الإيرادات والنفقات عند الاستحقاق. ولذلك طالما استمر دفع هذه المبالغ بالنيابة عن البلدان التي تشملها المبادرة فستظل هذه المبالغ تحمّل على القوائم سنويا.

وأكدت الأمانة للجنة أن المجلس التنفيذي أقر إطار القدرة على تحمل الديون.

(ب) **صندوق المعاشات التقاعدية (الوثيقة AC 2006/92/R.3 الذيل حاء، المذكرة 7 باء):** طلبت اللجنة توضيحات بشأن المخاطر المرتبطة بصندوق المعاشات التقاعدية. وردت الأمانة على ذلك بأن موظفي الصندوق يشكلون جزءا من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي يجري تقويمه إكتواريا كل سنتين. وآخر تقرير متاح هو ذلك الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 الذي يبين تحقيق فائض إكتواري، حسبما جاء في القوائم المالية. ومن المقرر أن تجري عملية التقويم التالية عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 وليس من المتوقع كشف النتائج قبيل يونيو/حزيران 2006. ونظرا لأن الصندوق عضو في خطة المجموعة فليس في مقدوره الإبلاغ عن جدول زمني للنتائج. وأشارت الأمانة إلى أن صندوق المعاشات التقاعدية تعرض للأرباح والخسائر في الماضي، ولكن فيما يتعلق بالعجز لم يطلب أبدا من منظمات الأمم المتحدة أن تعوض عن هذا العجز. وفي حالة استمرار العجز يرتفع مستوى الاشتراكات. ولذلك فإن الأمانة ترى أنه ليس من المحتمل أن يطلب إلى الصندوق أن يسدد مبالغ دفعة واحدة. ويمثل الصندوق ثلاثة أشخاص في مجلس صندوق المعاشات التقاعدية ومن ثم فهو مشترك ايجابيا في المناقشات.

وأكدت الأمانة أن صندوق المعاشات التقاعدية هو مخطط محدد المزايا. ويطلب من الصندوق والموظفين أن يشتركوا بنسب ثابتة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لكل موظف ملاك،

ويقوم صندوق المعاشات باستثمار هذه الأموال حتى تقاعد الموظف. وصندوق المعاشات منفصل تماما عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

واقترحت اللجنة أن تقدم الأمانة المزيد من المعلومات عند تسلمها لآخر تقويم إكتواري.

(ج) **صافي الخسائر في 2005:** جاء في تعليق اللجنة أن صافي نتيجة عام 2005 هي خسارة 450 مليون دولار أمريكي. وأشارت الأمانة إلى أن الذيل دال للقائمة الخاصة بالموارد المتاحة لعقد الالتزامات يعتبر، لأغراض تشغيلية، المصدر الأوثق للمعلومات، إذ أنه يتضمن معلومات بشأن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للقروض والمنح الجديدة. والواقع أن المكاسب المحتفظ بها قد تم الالتزام بها جميعا للقروض والمنح وأنه تم استخدام صاف لسلطة عقد الالتزامات مقدما حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. والصندوق يسجل هذه النتائج التزاما بالمعايير المحاسبية. ويرجع السبب الرئيسي في الخسائر الصافية إلى خسائر سعر الصرف نظرا لأن الصندوق يدون النتائج والأرصدة بالدولار الأمريكي، بينما تعين القروض بوحدات حقوق السحب الخاصة. ويقدم الصندوق قائمة موازنة بوحدات حقوق السحب الخاصة (الذيل باء 1) بغرض بيان أن الأصول قد ازدادت بالفعل زيادة طفيفة من عام 2004 إلى عام 2005. وأكد المراجع الخارجي أن خسائر سعر الصرف ترجع إلى أن الصندوق يدون النتائج بالدولار الأمريكي وليس بوحدات حقوق السحب الخاصة، أي أن الخسارة هي مجرد خسارة محاسبية. وأشار أيضا إلى أنه ينبغي للصندوق أن يستمر في رصد تكاليف مبادرة الديون، بيد أنه من الضروري النظر إلى الصندوق من منظور استراتيجي بعيد المدى وليس في ضوء نتائج سنة واحدة.

22 - **خطط وأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات (الوثيقة AC 2006/92/R.6):** نظرت هذه اللجنة في أنشطة عام 2005، والاتجاهات الاستراتيجية والأنشطة المزمعة لعام 2006 وفي نتائج الاستعراض الذي تم إحرازه في فبراير/شباط 2006 لتنفيذ توصيات المراجع الداخلي.

23 - **سياسة الصندوق في مكافحة الفساد:** أعاد أعضاء اللجنة إلى الأذهان أن المجلس التنفيذي أقر في ديسمبر/كانون الأول 2005 سياسة مكافحة الفساد وخطة العمل المتعلقة بها **(يرجى الرجوع إلى الوثيقة EB 2005/85/R.5/Rev.1)**. ومنذ ذلك التاريخ تولى الصندوق تنفيذ خطة عمل شاملة ترتبط بسياسة مكافحة الفساد، كما تم إنشاء موقع الكتروني لمكافحة الفساد ويمكن الدخول إليه عبر الموقع الرسمي للصندوق www.ifad.org.

24 - **لجنة الإشراف.** تفيد التقارير بأن اللجنة خفضت بدرجة طفيفة عدد القضايا التي حققت فيها في عام 2005، غير أن أنشطة التوعية بمكافحة الفساد استغرقت بالضرورة الكثير من وقت عمل كبار موظفي المراجعة الداخلية. وقد شملت هذه الأنشطة إصدار التقرير السنوي الأول للجنة الإشراف وعرض التقرير على جميع الموظفين في إطار اجتماعات شعب الصندوق.

25 - **إدارة المخاطر.** تم، في إطار التنسيق مع مكتب المراجع الداخلي، إدماج آلية إدارة المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي للصندوق. وقد رحلت هذه المبادرة إلى عام 2006 ومعها تعريف استراتيجية إدارة المخاطر المستخدمة في خطة عمل الصندوق.

26 - **تنفيذ توصيات المراجع الداخلي (الفقرة 23 من القسم خامسا من الوثيقة AC 2006/92/R.6). الجدولان 4 و5.** أشار أعضاء اللجنة إلى أنه بالمقارنة بأنشطة المراجعة الداخلية لعام 2005 ليس من المتوقع ممارسة أنشطة بارزة في عام 2006. وفي تفسير ذلك ذكر أنه لا توجد في الواقع مبادرة سياساتية رئيسية مقررة لعام 2006. غير أن تنفيذ سياسة مكافحة الفساد ستشكل جانبا رئيسيا من مسؤوليات مكتب المراجعة الداخلية في عام 2006 حيث خصص 142 يوم عمل لهذا النشاط، وتشمل أنشطة التنفيذ هذه جميع العناصر الواردة في خطة العمل لمكافحة الفساد. وسترفع اللجنة تقريرا إلى المجلس التنفيذي في عام 2007 بشان التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

27 - **وضع تنفيذ توصيات المراجع الداخلي، الجدول 4.** ارتفع عدد التوصيات التي تم تنفيذها بعدد 89 توصية وبلغ المجموع 449 توصية، حيث تم تنفيذ العديد من التوصيات التي كانت مدونة تحت بند "قيد التنفيذ". ويمكن أيضا أن يعزى خفض العدد الكبير من التوصيات "قيد التنفيذ" إلى الموقف الذي اتخذه المراجع الداخلي في عام 2006 حيث لم يحرز تقدم حقيقي لبعض الوقت ثم خفض مستوى التوصيات إلى مستوى "غير المستكملة" و"ليس هناك تقدم". وتشكل هاتان الفئتان 72 توصية في مجموعة التوصيات التي "تتطلب التحسين". وانخفض عدد التوصيات المنتظر تنفيذها من 312 توصية في 2002 إلى 230 توصية في 2005، غير أن طول الفترة الزمنية التي ظلت فيها التوصيات الباقية المتأخر تنفيذها ارتفع من 7 أشهر في 2004 إلى 38 شهرا.

28 - **وضع تنفيذ توصيات الفئة الوظيفية (حتى31 ديسمبر/كانون الأول 2005) الجدول 5.** طُلب المزيد من التوضيحات بشان التوصيات التي تتطلب التحسين في مجال الموارد البشرية والخبراء الاستشاريين، لا سيما التوصيات المتأخر تنفيذها فيما يتعلق بقائمة الخبراء الاستشاريين. وأحيطت اللجنة علما بأنه بالرغم من أن التوصية الخاصة بقائمة الخبراء الاستشاريين استمرت جارية خلال السنوات الخمس الماضية إلا أن التأخر في التنفيذ يمكن أن يعزى جزئيا إلى ثقل عبء العمل الواقع على مكتب الموارد البشرية، الذي يشمل المشاركة في البرنامج التجريبي للأجور مقابل الأداء الذي تتولاه لجنة الخدمة المدنية الدولية، وإصدار دليل إجراءات الموارد البشرية ووضع نظام المرتبات الجديد (PeoplSoft).

29 - **الجدول 5**، يشير أيضا إلى أنه يمكن ملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في مجالات التمويل والمحاسبة حيث بلغ مجموع التوصيات التي تم تنفيذها 94 توصية بجانب تنفيذ 47 توصية في مجال الموارد البشرية والخبراء الاستشاريين. ويبين الجدول أيضا توزيع التوصيات الـــ 72 التي"تتطلب التحسين". ويضم مجال "الموارد البشرية والخبراء الاستشاريين" أعلى نسبة من التوصيات التي في هذا الوضع حيث يمثل 23 في المائة.

30 - وطلبت اللجنة توضيحات أيضا بشأن نتائج مراجعة إدارة حلقات العمل. ورد مكتب المراجع الداخلي على هذا الطلب بأن التوصية الرئيسية تتعلق بالاستخدام الأوسع لأدوات الترشيد المتاحة لمنظمي الحلقات وهي، تحديدا:

- استخدام اتفاقيات الخدمات الخاصة التي تيسر الاستعانة بالموظفين المحليين بأجور أكثر اقتصاداً؛
- تحسين استخدام ترتيبات سفر المجموعات؛
- تحسين إشراك مكتب خدمات المؤتمرات وخبراته؛
- وضع إجراءات رسمية للتنسيق في مكتب سكرتير الصندوق لتنظيم حلقات العمل والاجتماعات.

31 - أثارت اللجنة مشاعر القلق بشأن ارتفاع نسبة الوقت الذي خصصه مكتب المراجع الداخلي في عام 2005 لإدارة المكتب وبناء القدرات (32%). وسلم المكتب بأن هذه النسبة مرتفعة ولكنه فسر السبب الرئيسي في ذلك بأنه يرجع إلى الأنشطة غير العادية والضرورية التي نفذت في عام 2005 لبناء القدرات، ورؤي أن ذلك يمثل "استثمارا فعالا" أصبح يؤتي ثماره فعلا. ومن المتوقع أن تنخفض النسبة في عام 2006 انخفاضا كبيرا في هذا المجال مع ارتفاع مستوى الكفاءة والمكاسب النوعية. وفيما يلي المجالات المحددة لبناء القدرات:

- إصدار وثائق عمل للمراجعة الإلكترونية والتدريب عليها ووضع برنامج إلكتروني لإدارة المراجعة وإعداد تقاريرها؛
- وضع دليل شامل يبين أنشطة التحقيقات والمشورة؛
- إعادة تنظيم أهداف الوحدة والتعبير عنها في توصيف الوظائف؛
- تعيين اثنين من الموظفين الجدد في مجال التحقيقات.

التوصية

32 - أوصت لجنة المراجعة المجلس التنفيذي بأن يصادق على القوائم المالية للصندوق لعام 2005 تمهيدا لعرضها على مجلس المحافظين في دورته الثلاثين.

استعراض المعايير المحاسبية التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية الأخرى/المنظمات القرينة

الجهة	المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة	المعايير الدولية للتقارير المالية	غرض خاص	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	تعليقات
مجموعة البنك الدولي ➢ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ➢ المؤسسة الدولية للتنمية	X	X	X		الغرض الخاص: التزاماً بمواد اتفاقية المؤسسة الدولية للتنمية
التعاون المالي الدولي	X	X			
مصرف التنمية الآسيوي صندوق التنمية الآسيوي	X		X		الغرض الخاص: تعبيرا عن مصادر وطلبات اشتراكات الأعضاء
مجموعة مصرف التنمية الأفريقي ➢ مصرف التنمية الأفريقي ➢ صندوق نيجيريا الاستئماني ➢ صندوق التنمية الأفريقي		X X	X		أساس القياس قيد الاستعراض في 2005 أساس القياس قيد الاستعراض في 2005 الغرض الخاص: التزاما باتفاقية إنشاء الصندوق (اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية في 2006)
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ➢ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ➢ حساب مرفق التمويل الوسيط ➢ صناديق استئمانية أخرى ➢ صندوق العمليات الخاصة	X X		X X		الغرض الخاص: الالتزام باتفاقية إنشاء مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الغرض الخاص: الحسابات الخاصة للقروض وحصص المساهمات.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي				X	
المفوضية الأوروبية				X	
منظمة شمال الأطلسي				X	
منظمة الأوبك		X			لا يعرض الصندوق محاسبات للقيمة العادلة أو استهلاك القروض ولذلك أصدر المراجع الخارجي رأيا محاسبيا مشروطاً له في هذا الصدد.